خلال العام الحالي وبكلفة ٣٨,٥ مليون ريال..

وزارة الزراعة والري تنفذ سدي وادي سردود وحسان

صنعاء / سبأ

تعتزم وزارة الزراعة والري تنفيذ سدين كبيرين في محافظتي ابين والحديدة خلال هذا العام هما سد وادي سردود وسد دلتا ابين بكلفة تقديرية تصل الى(١٩٩,٧٨٦,١٥٠) مليون دولار.

وتكفل صندوق أبوظبي للتنمية وفق الاتفاقية الموقعة في صنعاء الشهر الماضي بتقديم قرض لهذين المشروعين قدره ١٥٠ مليون دولار فيما تتكفل الحكومة بـ ٥٠ مليون دولار.

ويأتي إنشاء هذين السدين من بين أربعة سدود كبيرة في اليمن سيتم انشائها هي سد الخارد وسردود وحسان ابين ووادي بنا والتي أجريت لها الدراسات اللازمة.

وأوضح الدكتور عزالدين عبد المعطي الجنيد مدير مشروع السدود الكبيرة في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية "سبأ" أن إنشاء هذين السدين الكبيرين يأتي بهدف التحكم في الفيضانات التي تحدثها السيول الموسمية ,بالإضافة الى تنظيم عمليات تصريف مياه الري داخل الأراضي الزراعية والمقدرة بـ(٢٤,٥) ألف هكتار من المساحة الزراعية لكلا السدين .. مضيفا انه يتوقع الانتهاء من إجراءات بدء العمل في هذين المشروعين مع نهاية هذا العام.

وأشار الجنيد ان انشاء هذين السدين الكبيرين يأتي بعد تحديث دراسات الجدوى الفنية التى اقيمت لثلاثة سدود كبيرة في بلادنا هي(الخارد – سردود – دلتا ابين).

وسيقع سد سردود في شمال شرق مدينة الحديدة ويبعد عنها حوالي (٧٠) كيلو متر تقريباً ويتكون مشروع السد من سد تخزيني وحاجز جانبي أول وحاجز جانبي ثاني ,بالإضافة الى الحواجز التحويلية والقنوات والمنشآت التابعة لها لإمداد المياه لبعض القرى المجاورة.

ويتوقع أن يستفيد من المشروع الذي تستمر فترة إنشاءه ثلاث سنوات حوالي١٣٠ ألف نسمة ويروي مساحة زراعية تقدر بـ١٤ ألف هكتار .

وكان الاستشاري البريطاني/ هالكرو/ Hal-crow) سبق أن أجرى دراسة جدوى اقتصادية حول مشروع ري وادي سردود في عام ١٩٧٨م ومنذ ذلك الحين طرأت على الوادي تغييرات عديدة متمثلة باستخدام الأراضي وتغيير النمط المحصولي وحالات المياه السطحية والجوفية.

وتقدر المساحة التجميعية لوادي سردود ٢٧٥٠ كيلو متر مربعاً تقريبا وتبلغ المساحة الفعلية للوادي ٢٣٧٠ كيلو متر مربعاً وتقسم هذه المساحة إلى ثلاثة أحواض هي الحوض الأعلى والذي يتكون اغلبه من مدرجات زراعية وأغلب الجريان السطحي يستخدم لري المدرجات والحوض الوسطي ويتضمن مساحات مزروعة متواضعة بينما يتضمن الحوض السفلي مساحات الأراضي المترسبة الخصب للزراعة.

وقد تم تحديث الدراسات والتصاميم التفصيلية للسد والجدوى الفنية والاقتصادية نظرا للتغيرات التي مرت خلال الفترة من ١٩٧٨م وحتى الآن .. وبلغت كلفة إعداد التصاميم النهائية ووثائق العطاء الذي نفذته شركة استشارية باكستانية بالتعاون مع شركة محلية مبلغ (٦١٠,١٦٠) دولار بتمويل محلي.

مواصفات السد:

سيتم إنشاء السد على شكل ردميات صخرية مع نواه طينية بارتفاع عن عمق القاعدة من الأساس ٥٢ مترا وبطول ٢٧٨مترا عند القمة وبعرض ١٠ أمتار ومنسوب مستوى قمة السد ٣٩٨ متر بميول ١ راسي و ١,٨ أفقي وميول أمامية ٢ أفقي .

ويتكون مفيض السد من جدار خرساني (عند منتصف السد الثانوي الأول وأقصى فيضان محتمل ٤٤٧متر مكعب بالثانية وعند مخرج المفيض ٤٢٧١ متر مكعب بالثانية وأعلى ارتفاع فيضان في المفيض ٨,٨ متر وتمتد عتبة المفيض على مسافة ٣٨٦متر بمنسوب ٣٨٦متر.

ويتكون السد من حاجزين جانبيين يقعان على الجانب الأيسر من موقع السد الرئيسي وسيتكون الأول من سد ثقلي أعلى ارتفاع منسوب له ٥٧متر وطول السد عند القمة ١٦٠ متر بعرض ٦ أمتار ومنسوب مستوى القمة ٣٩٨متر وأعلى مستوى ارتفاع للحاجز الثاني من منسوب الأساس ٢٣متر وطوله عند القمة /١٦٠/متر بعرض ٦ أمتار ومنسوب مستوى القمة للحاجز الثاني ٣٩٨ متر.

وسيتم إنشاء قنوات للري للمساحات الزراعية الثلاث المساحة الأولى تحتوي على قناتي ري رئيسية ٤,٨ كليو متر بتصريف مياه ٢٠ متر مكعب بالثانية الواحدة وطول القناة الثانوية الفرعية ٤,٨ كيلو متر بتصريف ١٥متر مكعب بالثانية.

والمساحة الثانية تحتوي على قناة ري رئيسية بطول ٢,٤كيلو متر بتصريف/٢٠/ متر مكعب بالثانية وقناة ثانوية ١٠,٨ كيلومتر بتصريف ١٥ متر مكعب بالثانية فيما وقناة وحيده رئيسية للمساحة الزراعية الثالثة بطول ٢,٨ كيلومتر بتصريف ٢٠متر مكعب بالثانية.

ويتكون السد من منشآت حقلية (مآخذ مياه، مخارج مياه حقليه، منظمات حقليه) وإجمالي منشآت السد ١١٩ منشأة،وسيزود السد عدد من القرى بالمياه من خلال إنشاء ٤٧ مشروعا يستفيد منه ٦٥ ألف نسمة.

دلتا أبين :

تعتبر دلتا أبين هي المنطقة الزراعية التى تكونت بفعل ترسيب كل من وادي بنا ووادي حسان اثناء الفيضانات الموسمية وهي من اخصب الترب الزراعية بسبب مكوناتها الطينية الخصبة وتبدأ منطقة الدلتا من السلسلة الجبلية وحتى مصب الوديان في خليج عدن ويبلغ طول الدلتا ٣٥كم ومتوسط عرض ١٥ كيلو وتبعد ٥٠كيلو متراً شمال شرق مدينة عدن.

ويبلغ معدل تساقط الأمطار في وادي بنا وحسان ٣٦٠ملم و٢٠٠ملم بالتتالي ومتوسط الجريان السنوي ١٧٠ر٤٠ مليون متر مكعب ومساحة تجميعية ٧٢٠٠ – ٣٢٠٠ كيلو متر مربع.

وقد أدت فيضانات ١٩٨٢م الى تدمير البنية التحتية للري في كلا الواديين وتم على ضوء ذلك اعداد الدراسات لمعالجة اضرار الفيضان قام بها عدد من الشركات الاستراتيجية في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٨ وتم تحديث تلك الدراسات مؤخراً وإعداد التصاميم النهائية ووثائق العطاء لبناء سدي وادي حسان ووادي بناء بتلكفة بلغت ٩٩١,٥٧٣دولار امريكي وبتمويل محلي.

سد وادي حسان:

يهدف بناء سد وادي حسان الى التحكم بالفيضان والري للأراضي الزراعية من الوادي والتى تبلغ عشرة الاف وخمسمائة هكتار وسيستفيد من السد قرابة /١٣٠/الف نسمة.

ويتكون المشروع من سد تخزيني مع التحكم بالفيضانات بلمحقاته بسعة تخزينية ١٩,٥ مليون متر مكعب و٤ حواجز تحويلية بالاضافة الى قنوات الري وتحكم عددأربع قنوات من المنشآت التوزيعية.

مساحة منطقة التجميع لسد حسان ٣٢٠٠ كيلو متر مكعب ومتوسط جريان سنوي ٣٩ مليون متر مكعب وتبلغ مساحة بحيرة السد ٢,٤٢ كيلومتر مربع وأعلى منسوب للسد١٣٧,٥ متر.

وسيغذي السد المقرر انشاءه خلال عام ٧٥ بئراً للمياه في محافظات عدن أبين لحج.

وسيتم انشاءه على شكل سد الثقلي بإرتفاع ٢٠متر وطول ٣٣٧ متر عند الارتفاع وبعرض ٦أمتار ويتكون مفيض السد من جدار خرساني باقصى فيضان للمفيض ٤٧٨٢ متر مكعب وأقصى فيضان عند المخرج ٤٧٦٢متر مكعب وارتفاع ٣,٥٠متر .

الجلود ثروة مهدورة.. مجلس الصادرات: ٧٥٪ يصدر خاما بأسعار زهيدة

صنعاء/سبأ:

تعد جلود الحيوانات ثروة وطنية وقومية كبيرة إذا ما أحسن إستغلالها كواحدة من أهم الصناعات التي تدر دخلا كبيرا على الدول وتستوعب عددا كبيرا من العمالة، لكن حسب واقع الحال فأن شأن هذه الثروة في اليمن يأخذ شكلا مختلفا مقارنة بحجم الإنتاج اليومي من الجلود.

فحسب التقرير العالمي "رون ساور ريبورت" الذي يهتم بصناعة وتجارة الجلود في أكثر من ٦٠ بلداً من بلدان العالم من ضمنها اليمن، فانه لا يوجد في كل اليمن سوى مدبغة واحدة فقط تعمل بطاقة إنتاجية لا تزيد عن ٨٠٠٠ جلد كباش أو ماعز يوميا أي ما يمثل ٢,٥بالمائةمن جلود الكباش والماعز المذبوحة يوميا وصفر من جلود الأبقار.

ويبقى السؤال ما مصير٩٧,٥ بالمائة من جلود الماعز والكباش و١٠٠بالمائة من جلود الأبقار المذبوحة كل يوم والتي تقدر قيمتها بعشرات الملايين سنويا، وكذا تضاعف هذا العدد خلال عيد الأضحى المبارك إلى آلاف المرات.

وأشارت دراسة حديثة للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات إلى أن الجلود متوفرة في اليمن ويهدر منها أكثر من ٧٥٪ كما أنها تصدر خام بأسعار زهيدة. وطالبت بتشجيع قيام صناعات غذائية تصديرية ومعتمدة على المواد الخام المحلية وتصديرها كمنتجات نهائية إلى الأسواق الخارجية بدلاً عن تصديرها في صورتها الأولية، وكذا تنمية الصناعات لبعض القطاعات التصديرية الواعدة كصناعة الجلود الخام وزيادة حجم تصديرها كمواد مصنعة ونصف مصنعة.

وبهذا الخصوص صدر قرار وزارة الصناعة والتجارة رقم (٢٦٢) لسنة ٢٠٠٤م بمنع تصدير الجلود الخام اعتباراً من فبراير عام ٢٠٠٥م بهدف تشجيع الصناعات المحلية التي تعتمد على استخدام الجلود الخام واستثمار هذه المادة المحلية بما يخدم تعزيز وتنمية الإنتاج المحلي لهذه الصناعة التي بدأت تعمل في مجال الاستثمار وتحسين الاقتصاد الوطني بصورة ملحوظة.

ويهدف القرار إلى منع تصدير جلود الماعز والضأن اعتباراً من الأول من نوفمبر٢٠٠٥م، وجلود العجول والأبقار ابتداء من يناير العام القادم ٢٠٠٦م.

لكن يبدو أن هذا القرار لم يصدر عن قراءة متأنية للواقع خصوصا أن الوزارة لم تعمل على توفير المعامل ومحلات الدباغة للاستفادة من هذه المادة بدلا من بيعها بأسعار زهيدة كمادة خام، وهو ما يعني ضرورة تتويج هذا القرار بخطوات فاعلة لإيجاد بيئة تصنيعية ملائمة لهذه المادة التي تعتمد على عمالة كثيفة ومردوداتها أيضا كبيرة. وكذا لان الصادرات تعتبر حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ليس من كونها تجسد القدرات الإنتاجية او فائض العمل فحسب، وإنما لأنها تساهم بشكل أساسي في تأمين فرص العمل وتوفير السيولة من العملات الصعبة اللازمة للاستيراد.

وتنمية الصادرات تعد المحرك لعجلة التنمية من خلال امتصاص البطالة وزيادة الدخل للدولة من النقد الأجنبي وبالتالي تحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

واعترض عدد من مصدري الجلود الخام على هذا القرار ورفعوا تظلماً إلى كل من رئيس الوزراء، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمنية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية شكوا فيه القرار وتساءلوا أين تكمن المصلحة العامة في هذا القرار وأشاروا إلى أنهم سيتعرضون لمشاكل كبيرة وخسائر جسيمة بسبب هذا القرار، لوجود إلتزامات عليهم بعقود طويلة الأجل لتزويد عملائهم في الخارج بالجلود الخام وتوجد شروط جزائية كبيرة في حالة عدم التنفيذ.

وأملوا من الحكومة إيجاد حلول عاجلة ومناسبة لهذه المشكلة مع رفع الحظر في أسرع وقت ممكن قبل أن يتفاقم الأمر، واحتفظوا بحقهم المشروع في مطالبة الحكومة بأية خسائر أو تعويضات يتكبدوها أو تترتب عليهم بسبب قرار منع التصدير هذا.

وطالبوا الحكومة باتخاذ الإجراءات الفورية إلى رفع الحظر المفروض عن تصدير الجلود الخام أو حتى تعليق العمل بالقرار لحين دراسة الموضوع واتخاذ القرار المناسب وفقاً للمعطيات مع الشروع في عمل دراسة واقعية وميدانية من قبل متخصصين في هذا المجال ووضع توصياتهم المناسبة التي تساعد الحكومة على اتخاذ قرارها الوطني الذي يخدم فعلاً المصلحة العامة.

وابدوا استعدادهم للتعاون مع أية لجنة تعين من قبل الحكومة لعمل الدراسة الميدانية عن هذا القطاع الحيوي ونشاط تجارة ودباغة الجلود بشكل عام والثروة الحيوانية المرتبطة بهذا النشاط وكذا جميع الأنشطة الفرعية المرتبطة بهذا النشاط لغرض تنظيم العمل بهذا القطاع ووضع الحلول المناسبة التي تخدم المصلحة العامة وتكفل الحقوق العادلة لجميع العاملين في تجارة وصناعة الجلود وحتى لتنظيم العلاقة فيما بينهم للتحكم بمستوى المنافسة ووضع ضوابط ومعايير تهدف إلى إرساء أسس المهنة التي تعتبر من الركائز الهامة في الاقتصاد الوطني.

وتعد هذه الصناعة في كثير من الدول العربية ذات أهمية قصوى وتحظى باهتمام رسمي كبير كما هو الحال في مصر التي تبلغ عائداتها السنوية من تصدير الجلود ٣٠ مليون دولار سنويا.

ويظهر هيكل الصادرات اليمنية أن صادرات النفط الخام تجاوزت ٩٠ في المائة بينما تساهم القطاعات غير النفطية في حدود ٨ في المائة في المتوسط.

وهو ما يعني وجود اختلالاً هيكلياً حاداً في التجارة الخارجية، يتطلب بذل المزيد من الجهود بتنويع مصادر الدخل.

واقترحت دراسة المجلس الأعلى لتنمية الصادرات تنمية بعض الصناعات مثل صناعة الجلود الخام وزيادة حجم تصديره كمنتجات مصنعة ونصف مصنعة حيث أن نسبة ٧٥ في المائة من الجلود تُصدر كمواد خام وبأسعار زهيدة كذلك صناعة الملابس من خلال الاستفادة من الميزة النسبية من جودة القطن اليمني وتصنيعه والاستفادة من تجارب بعض الدول، وتطوير برامج تحسين الجودة للمنتجات اليمنية.

وخلصت الدراسة إلى أهمية أن تتجه الدولة إلى تطوير وتشجيع قطاعات الإنتاج المحلي وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجين والمصدرين على النفاذ للأسواق الخارجية وذلك بمنتجات ذات جودة عالية وأسعار مناسبة من خلال إنشاء مختبرات مراقبة الجودة وإعادة تأهيل وتحسين الخدمات الأساسية لمراكز إعداد الصادرات الزراعية وتعزيز قدراتها، وإزالة الحواجز التي تعيق عملية التصدير بكل جوانبها الإدارية والقانونية وحل صعوبات التعبئة والتغليف ومجال استعادة الرسوم الجمركية،ورفع كفاءة الأنشطة التحويلية القائمة وتشجيع قيام صناعات غذائية تصديرية ومعتمدة على المواد الخام المحلية.

ويعني ذلك أهمية توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في هذه المجالات الوليدة خصوصا أنها تحقق عائدات مالية مرتفعة،فرجل الأعمال اليمني

حسين التركي- على سبيل المثال- اشترى شركة "صوماطام" المغربية لصناعة الجلود بعد إفلاسها عام ١٩٩٢م استثمر فيها ٧ مليون دولار لتصبح الآن من أهم الشركات المصدرة للجلود إلى العالم وتستوعب أكثر من ٨٠٠ عامل وعاملة كما تحقق أرباح كبيرة جدا.

وتأتي أهمية صناعة الجلود كونها من الصناعات كثيفة العمالة، حيث تقوم أساساًعلى العنصر البشري وتتفرع منها مهن عديدة، مما يضعها في مقدمة القطاعات الهامة والواعدة في اليمن والتي يلزم تطويرها وفتح آفاق جديدة للعاملين بها، وهو ما يجب على الجهات المعنية توجيه اهتمامها نحو هذا القطاع الواعد وجذب الاستثمارات اليه بدلا من إهدار هذه الثروة الوطنية والقومية دون اية جدوى

خمسة مليار ريال مبيعات فرع شركة النفط في محافظة إب خلال العام الماضي

إب/ سبأ:

بلغ إجمالي مبيعات فرع شركة النفط اليمنية بمحافظة إب خلال العام المنصرم ٢٠٠٥م خمسة مليارات و٦٠٧ مليون و٤٧٢ ألف ريال ,بزيادة واحد مليار و٥١٩ ألف و٤٥١ ريال عن العام ٢٠٠٤م .

وأوضح الأخ أحمد احمد المجاهد مدير عام الفرع لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) أن المبيعات اشتملت على خمسة أنواع من الوقود والزيوت حيث بلغت كمية المبيعات من مادة البنزين خلال العام ٨٣ مليون لتر بتكلفة ٣ مليار و٧٣٠ مليون و٥٣٢ الف ريال ، كما تم بيع ٧٤ مليون لتر من السولار بمبلغ مليار و٧١٧ مليون و٩٧٣ الف ريال ، وفي مادة الكيروسين بيعت كمية ستة ملايين لتر بمبلغ ١٥٢ مليون و٢٢٩ ألف ريال ، وبلغت قيمة كميات الزيوت واسطوانات الغاز ستة ملايين و٧٣٦ ألف ريال.

وأشار المجاهد أن الفرع يقوم بتموين ٦٠ محطة لتغطية احتياجات المحافظة من المواد البترولية المختلفة ، كما يقوم الفرع بالأشراف والرقابة على جميع المحطات للتأكد من عدم مخالفة التعليمات الخاصة بالتسعيرة والعيارات ، منوها بأن فرع الشركة سينفذ ضمن خطته للعام الجاري ٢٠٠٦م عدد من المشاريع الخاصة بتوسيع وتطوير العمل ومنها إنشاء محطتين نموذجيتين على مداخل مدينة إب بهدف توفير مخزون احتياطي من الوقود لمواجهة أي أزمة أو إختناقات والحد من احتكار بعض المحطات للمواد ، وكذا، إنشاء مبنى جديد كمقر لإدارة الفرع.

استعداداً لتنفيذ إصدار الرقم الوطني الجديد

وزارة الخدمة المدنية تستكمل تركيب الجهاز المركزي للربط الآلي مع الوحدات الإدارية

صنعاء/متابعات:

أكد وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات حسين الاهجري أنه تم استكمال كافة الترتيبات لاصدار الرقم الوظيفي الجديد .. وقال الاهجري في تصريح نشره موقع"٢٦سبتمبرنت" إن وزارة الخدمة المدنية والتأمينات انتهت من تركيب الجهاز المركزي الآلي مع كافة ملحقاته الذي سيتم ربطه خلال الفترة القادمة مع كافة الوحدات الإدارية للدولة .. وأوضح الاهجري أن الوزارة ستبدأ بتنفيذ نظام البصمة والصورة وإصدار الرقم الوظيفي الجديد خلال الأشهر القليلة المقبلة ..

مشيرا الى ان هذا المشروع يعتبر أحد أهم مكونات مشروع النظام الوظيفي الجديد في اليمن والذي سيتم من خلاله تحديث الخدمة المدنية والتخلص من الازدواج الوظيفي نهائياً وإصلاح هذا الخلل الذي شكل معضلة كبيرة طوال الفترة الماضية .. وأضاف أن العام ٢٠٠٦م سيشهد تنفيذ العديد من المشاريع العملية والميدانية الخاصة بتحديث الخدمة المدنية في اليمن وعلى كافة الأصعدة ..

ارتفاع حجم التجارة الخارجية لليمن إلى ترليون وثمانمائة وثلاثة عشر مليار ريال في عام ٢٠٠٥م

صنعاء/سبأ:

تسعى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠م إلى مواصلة عملية تطوير ودمج الإقتصاد اليمني بالإقتصاد العالمي عن طريق إستكمال إجراءات عملية إنضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية وتطبيق إجراءات منطقة التجارة الحرة العربية وتعظيم المكاسب وتلافي السلبيات إلى جانب مواصلة إجراءات إنضمام اليمن إلى التكتلات الإقتصادية والإقليمية .

وأوضح تقرير لوزارة التخطيط والتعاون بأن الخطة الخمسية الثالثة تستهدف الدفع بعجلة التنمية في قطاع الصناعة والتجارة من خلال إجراءاتها وسياساتها المستقبلية بإعتباره من القطاعات الواعدة لتحقيق النمو الإقتصادي المستديم وتنويع قاعدة الإقتصاد الوطني .

وكشفت الخطة عن عدد من الإجراءات والسياسات التي سيتم إتخاذها بهدف تطوير ذلك القطاع لما من شأنه إحداث تغييرات إيجابية فيه مع العمل على وضع سياسات إئتمانية تضمن توفر التمويل اللازم له و تشجيع القطاع الخاص لإقامة المناطق الصناعية .

ففي قطاع الصناعة التحويلية.. بينت الخطة الخمسية الثالثة والتخفيف من الفقر إنها تستهدف رفع نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي ضعف مساهمته الحالية البالغة حاليا نحو ١٠٫٣ في المائة من خلال زيادة معدل نموه إلى نحو ١٢ في المائة خلال فترة تنفيذ الخطة مقارنة بما كان عليه مع نهاية العام الماضي والذي أشارت التقارير الأولية للجهاز المركزي للإحصاء إلى إرتفاع نمو قطاعات الصناعات التحويلية بنحو ٨٫٨ في المائة عما كان عليه سلفاً . . إضافة إلى إنشاء المناطق الصناعية على مراحل وتوفير البنى التحتية اللازمة والإتجاه نحو إنشاء المشاريع الصناعية المتوسطة والكبيرة وإنشاء صندوق للتنمية الصناعية وتحديث إستراتيجية التنمية الصناعية .

كما تستهدف الخطة توفير بيئة إستثمارية ملائمة للإستثمارات الصناعية عن طريق تبسيط الإجراءات والعمل على معالجة معوقات الإستثمار الصناعي وتوسيع القاعدة الصناعية وتطويرها وتنويعها وإستكمال البنية التشريعية والقانونية في المجال الصناعي ووضع خطة ترويج بالفرص الإستثمارية في المناطق الصناعيةوإعداد الخرائط الصناعية بالجمهورية .

وأشارت الخطة إلى أنها تسعى إلى زيادة حصة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات غير النفطية من خلال التركيز على معايير الجودة وتبسيط الإجراءات التصديرية والإهتمام بالمواصفات والمقاييس إلى جانب الصناعات ذات المدخلات المحلية والإستفادة من المزايا التي تمنحها منطقة التجارة الحرة العربية الموحدة ومنظمة التجارة العالمية للدول الأقل نموا والإستفادة من المنطقة الحرة بعدن في زيادة الصادرات الصناعية.

كما تهدف الخطة الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م إلى تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية التي تتوفر لها قاعدة للنمو والتطور كصناعة المنسوجات والملابس والصناعات الحرفية والصناعات الغذائية التي يمكنها إختراق الأسواق الخارجية وذلك من خلال إتباع عدد من الإجراءات والسياسات منها إعداد مشروع للنهوض بالصناعات الصغيرة ومتابعة الجهات الممولة وإعداد الدراسات اللازمة لإنشاء حاضنات للصناعات الصغيرة إلى جانب تفعيل دور صندوق تمويل الصناعات الصغيرة وتنظيم تلك الصناعات في إطار جمعيات متخصصة تقوم برعاية وتشجيع هذه الصناعة وإقامة الأسواق التجارية والمعارض التعريفية للصناعات الصغيرة والحرفية وتشجيع مشاركة المرأة في هذا المجال .

وأوضحت الخطة أن من السياسات التي سيتم إتخاذها في هذ الجانب العمل على حماية البيئة من التلوث الصناعي والتنسيق بشأن مواءمة القوانين والتشريعات الصناعية المحلية مع الإتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة ومتابعة تنفيذ أنظمة الأمن والسلامة الصناعية وتعزيز إجراءات الرقابة وتطبيق معايير الإنتاج الأنظف المراعي للجوانب البيئية و إدخال التكنولوجيا الملائمة للبيئة.

وبالنسبة لقطاع التجارة الخارجية فتسعى الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م إلى إستكمال تطوير وتحديث البنية القانونية والمؤسسية للتجارة الخارجية خاصة بعد أن أسهمت الإجراءات التي نفذتها الحكومة في مجال تحرير التجارة الخارجية خلال تنفيذ إستراتيجية التخفيف من الفقر٢٠٠٣-٢٠٠٥م .. أسهمت في زيادة التبادل التجاري الخارجي لليمن مع دول العالم وتعزيز التكافل الإقتصادي مما أدى بحسب الإحصائيات الأولية للجهاز المركزي للإحصاء إلى إرتفاع حجم التجارة الخارجية لليمن إلى ترليون وثمانمائة وثلاثة عشر مليار ريال مع نهاية العام الماضي ٢٠٠٥م مقارنة بترليون وأربعمائة وتسعين مليار ريال مع نهاية العام ٢٠٠٤م .

وتشير الخطة إلى مجموعة من الإجراءات والسياسات التي سيتم إتخاذها لتعزيز دور التجارة الخارجية في الدفع بعجلة التنمية والتطور الإقتصادي منها تطوير البنية التشريعية والمؤسسية والبشرية للتجارة الخارجية عن طريق متابعة إصدار قانون التجارة الخارجية الجديد ولوائحه التنفيذية ومتابعة إصدار لائحة تنظيم المعارض التجارية الداخلية والخارجية وكذلك متابعة إصدار قانون حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناتجة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية وكذا قانون التجارة الإلكترونية وإعداد آلية للإنتقال التدريجي من التجارة التقليدية إلى الألكترونية وتنفيذالهيكل الإداري الجديد للإدارة العامة للتجارة الخارجية.

كما تتضمن تلك الإجراءات والسياسات إعداد برامج التأهيل والتدريب وإنشاء وحدة لمكافحة الإغراق ودعم الإجراءات الوقائية وإستكمال ربط الشبكة الإلكترونية والمعلوماتية بوزارة الصناعة والتجارة بالشبكة العالمية والمحلية لتوفير قواعد معلومات للتجارة الخارجية .. إضافة إلى العمل على مواءمة البنية المؤسسية والتشريعية للتجارة الخارجية بما يتوافق مع قواعد التجارة الدولية ويعزز حرية التجارة ودعم المنافسة .

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة تنمية وتنويع الصادرات السلعية غير النفطية من خلال تنفيذ إستراتيجية تنمية الصادرات السلعية عن طريق التركيز على رفع الكفاءة التسويقية للصادرات السلعية ودعم القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية ، إلى جانب رفع قدرات الشركات التصديرية الوطنيةعلى النفاذ للأسواق الخارجية وإيجاد نظام لتمويل وتأمين وضمان الصادرات السلعية وتكثيف إقامة المعارض التجارية الدولية للمنتجات الوطنية .

ونوهت الخطة الخمسية الثالثة للتنمية والتخفيف من الفقر ٢٠٠٦-٢٠١٠م أن من ضمن تلك الإجراءات والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية توفير الدراسات والمعلومات عن الأسواق الخارجية والترويج للمنتجات الوطنية عبر الشبكة الإلكترونية ونقاط التجارة الدولية وإصدار دليل الصادرات اليمنية الرسمية وتوفير قواعد معلومات مستمر ومحدث عن المنتجات الوطنية وتفعيل الإتفاقيات الدولية التجارية الثنائية المبرمة وعقد إتفاقيات جديدة وكذا تغيير رد الرسوم الجمركية المسمى بـ " الدور باك " بنظام أكثر فعالية وتوفير الحوافز والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية المناسبة للمشروعات التصديرية والمصدرين وإخضاع الصادرات السلعية المطابقة للمواصفات

مفكرة

أرقام في الأخبار

المستشفيات	١١٦
الموتلة	١٤٤
مطار عدن	٣٣٦٦٦٣
مطار صنعاء	٢٣٨٠٦
التأمين ف ٢	٢٠٢١٤١٣
[illegible]	[illegible]
وكالة الأنباء سبأ، عدن	٢٠٢٠٢٠
مطافئ الأمن العام	١٩٦
مطافئ التحمة	١٧١

الجوية	[illegible]
البنك الخليجي	[illegible]
القاع الذي [illegible]	[illegible]
طوارئ الكهرباء	٠٣
طوارئ المياه	٠٣
مركز الإسعاف	[illegible]
البلديات والبيئة	[illegible]
المعلمة	[illegible]
النيابة العامة الجنائية	[illegible]

المدينة	العظمى	الصغرى
صنعاء	٣٠	١٤
عدن	٣٧	٢٩
تعز	٣٢	١٨
الحلا	٣٧	٢٦
الحديدة	٣٧	٢٩
صبكون	٤١	٢١
أب	٣٠	١٣
عتق	٣٧	٢٤
مأرب	٣٩	٢٢
المخواف	٣٨	٢٢
الذبلة	٣٧	٢٤
صقطرى	٣٧	٢٩
صعدة	٣٦	١٥
المخاء	٣٦	٢٦
ذمار	٣٩	١٣
البقع	٣٧	٢٤
حجة	٣٩	٢٠
شعيب	١٨	١٩

المدينة	الفارق	الفرنهايت
عدن	٠٢	٢٨٢٫٠١٦
صنعاء	٠١	٢٧٦٫١١٥
لحج	٠٢	٥٠٢٫٠٠١
حضرموت	٠٥	٣٠١٫٣٠١
ذمار	٠٦	٥٠٤٫٤٧٣
شبوة	٠٥	٥٢٢٫٢٠٠
الجوف	٠٤	٢٢٩٫٤٠٤
إب	٠٤	٤٠١٫١٠٢
مأرب	١٫٣	٢٢٩٫٩
المكلا	٠٥	٦١٢٫٠٠٥

المدينة	الفارق	الفرنهايت
حجة	٠٧	٢٢٢٢
الضالع	٠٢	٥٣٢٫٠٠١
الحديدة	٠٧	٤٠٤٫٤٤٤
عمران	٠٧	٦٠٢٫٢٢٢
العبضاء	٠٦	٥٠٤٫٤٧٠
صعدة	٠٧	٥٢١٫٠٠٦
أمين	٠٢	٦١٢٫٥٨٦
الحديدة	٠٣	٢٢٥٫١٧٣
البيوف	٠٦٣	٤٢٠٫٠٤

الأحوال الجوية

الثلاثين ١٦/١/٢٠٠٦م

درجات الحرارة المتوقعة لهذا اليوم

المدينة	العظمى	الصغرى
صنعاء	٣٠	١٤
عدن	٣٧	٢٩
تعز	٣٢	١٨
الحلا	٣٧	٢٦
الحديدة	٣٧	٢٩
صبكون	٤١	٢١
أب	٣٠	١٣
عتق	٣٧	٢٤
مأرب	٣٩	٢٢
المخواف	٣٨	٢٢
الذبلة	٣٧	٢٤
صقطرى	٣٧	٢٩
صعدة	٣٦	١٥
المخاء	٣٦	٢٦
ذمار	٣٩	١٣
البقع	٣٧	٢٤
حجة	٣٩	٢٠
شعيب	١٨	١٩

مواقف سيارات العاصمة

إسم الجهة	الهاتف	الكنب
إدارة عمليات الكافلة	٧١١٩٦٦٦٦	٢٤٧٦٧٦
إدارة البلديات والبيئة		٢٥٧٣٤٢
		٢٥٤٠٨٨
منطقة صيرة	٧٣٢٢٥٩٢٠	٢٥٤٨٨٣
منطقة المعلا	٧٣٧٠٠٩٣١	٢٤٣١٦٤
منطقة خورمكسر	٧١١٠٤٠٠٧	٣٣٥٦١٠
منطقة التواهي	٧١٩٤٣٢٥٢	٣٨٠١١٠
منطقة المنصورة	٧٣٧٩٢٢٠٢	٣٤٢٤٨٢
	٧٣٨٤٥٠٥٢	٣٤٢٤٩٥
منطقة التوبخ الأمنى		٣٣٨٢١٤٠
منطقة دار سعد		
منطقة البريقة	٧٣٧٩٢٦٨٠	٣٧٥٤٦٨
مقلب دار سعد	٧٣٢٣٥٧٥٥	